ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة السبعون بعد المائة

170 EX/7 Rev.
١٧٠م ت/٧ معدلة
باريس، ٢٠٠٤/٨/٢٧
الأصل: انجليزي

البند **٣,٤,١** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن طرائق تطبيق التعاون والتضامن فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم وعن دراسة الجدوى بشأن إنشاء صندوق لهذا الغرض

الملخص

تُعرض هذه الوثيقة على المجلس التنفيذي طبقاً للقرار ١٦٧م ت/٣,٣,٢.

وهي تعطي نظرة عامة عن طرائق التعاون وتشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به اليونسكو في تشجيع وتحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم. كما أنها تتناول إمكانات تعبئة الموارد والأساليب المحتملة لإنشاء صندوق. وتخلص الدراسات إلى أنه من الصعب توقّع إنشاء صندوق جديد لبرنامج تضامني لبلدان الجنوب في مجال التعليم، أو الخوض في مشروعات رائدة. والمقترح هو أن يتم تعزيز وتوسيع نطاق الطرائق القائمة حالياً للتعاون والتضامن فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم، مع الأخذ في الاعتبار بالمزايا والخبرة المقارنة لليونسكو.

القرار المقترح: الفقرة ٧.

المقدمة

١ – طُلب من المدير العام، بموجب قرار من المجلس التنفيذي (القرار ١٦٧م ت/٣,٣,٢) إجراء دراسة لطرائق تطبيق التعاون والتضامن فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم، وإجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء صندوق لبرنامج تضامن في مجال التعليم فيما بين بلدان الجنوب، ثم تقديم النتائج إلى المجلس التنفيذي في دورته السبعين بعد المائة بهدف البدء بتنفيذ مشروعات رائدة للتضامن فيما بين بلدان الجنوب. وعملاً بذلك القرار، أجرى قطاع التربية دراستين: إحداهما عن طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والأخرى عن جدوى إنشاء صندوق جديد، وذلك من خلال إجراء مشاورات داخلية وخارجية. ويرد عرض للدراستين في الملحقين ١ و ٢ على التوالي.

٢ – وتحلّل الدراسة الخاصة بالطرائق مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بواسطة المنظمات والشبكات الإقليمية ودون الإقليمية، وتعطي قائمة أمثلة عن الممارسة الجيدة فيما يتعلق بأنشطة اليونسكو. ويشمل هذا مبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان، وبرنامج التجديد التربوي من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادي (آبيد – APEID)، وبرنامج توأمة الجامعات/الكراسي الجامعية لليونسكو، والمشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع. غير أنه يتضح من الدراسة أن أنشطة اليونسكو، على الرغم من ارتباطها بشكل واسع بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبتعزيز هذا التعاون، فإنها تمثلت غالباً في تدخلات تخص حالات معينة. ويتعذر لهذا السبب تقييم العمل بصورة شمولية وإجمالية. وتوصي الدراسة بأن تواصل اليونسكو تعزيز الشبكات القائمة وتوسيع نطاق أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم من خلال آليات التمويل الموجودة وكذلك إقامة مرتكز مؤسسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل قطاع التربية.

٣ – وتوصي الدراسة أيضاً بأن تضطلع اليونسكو بما يلي، في سياق دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم: (أ) تيسير تحقيق اتساق النظم التعليمية لمواجهة مقتضيات عصر العولمة؛ (ب) بناء شراكة أوسع نطاقاً بالعمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية التركيز على القضايا المشتركة ذات الأولوية في البلدان النامية؛ (جـ) القيام بالأدوار التمهيدية في التسهيل والتجديد والحفز داخل المجتمع الدولي من أجل زيادة فعالية مبادراته.

٤ – وعلى حين استعرضت في الدراسة الخاصة بطرائق التعاون شتى أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتي تدعمها اليونسكو، فإن دراسة جدوى إنشاء صندوق جديد تناولت بالبحث مثالاً في هذا الصدد قابلاً للقياس، وذلك بأن تم استعراض الممارسة المتبعة حالياً في بعض المكاتب الإقليمية التي جرت استشارتها فيما يخص استئجار الخبرة من بلدان الجنوب كنسبة مئوية من إجمالي الموارد المنفقة على الخبراء الاستشاريين خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. وتبيّن النتيجة أن اليونسكو، وعلى الأقل في هذه المكاتب الإقليمية، تشجّع بكل وضوح استخدام الخبرات من الجنوب، ما يمثل أكثر من ٨٠٪ من العقود التي أبرمتها المكاتب.

٥ – وتضمنت دراسة الجدوى بحثاً موجزاً لإمكانية تعبئة موارد إضافية من خارج الميزانية من أجل صندوق للتضامن فيما بين بلدان الجنوب. ووردت فيها الملاحظة بأن الاتجاهات الدولية فيما يخص المساهمات الطوعية في هذا النوع من الصناديق لا تبعث على التفاؤل في هذا الشأن. وأخيراً تقدم الدراسة

لمحة عامة عن الطرائق المعمول بها حالياً في اليونسكو فيما يتعلق بإنشاء الصناديق. وتورد الملاحظة بأن قطاع التربية قد طبّق منذ عام ٢٠٠٢ "نهجاً برنامجياً" لجعل المشروعات الخارجة عن الميزانية أكثر انسجاماً مع أنشطة البرنامج العادي، بهدف إيجاد مجموعة واحدة متجانسة للتمويل الاستراتيجي لبرنامج "التعليم للجميع". وبالتالي فإن التمويلات الجديدة، التي ترد غالباً من نفس المانحين، ينبغي توجيهها عبر الآليات القائمة حالياً بغية الاستمرار في تعزيز هذه العملية. كما أن التمويلات الإضافية لصالح التعاون فيما بين بلدان الجنوب والذي يشكّل التعليم للجميع العنصر الجوهري فيه، يستحسن حقنها عبر آليات التمويل آنفة الذكر من أجل تحقيق أقصى تأثير ممكن.

٦ – وبالنظر إلى نتائج الدراستين، فإنه يصعب النظر في إنشاء صندوق لبرنامج تضامني فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم، أو الخوض في مشروعات رائدة. بل يكون من المحبذ جداً تعزيز المؤسسات والبنية الأساسية الداعمة للمبادرات فيما بين بلدان الجنوب، وتوسيع نطاقها مع أخذ مزايا اليونسكو النسبية في الحسبان. كما أن اليونسكو بوسعها أن تقدم المساعدة التقنية للمبادرات الثنائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧ – وعلى ضوء نتائج الدراستين وبالنظر إلى ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد مشروع قرار على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **إذ يذكّر** بالقرار ١٦٧م ت/٣,٣,٢،

٢ – **وقد درس** الوثيقة ١٧٠م ت/٧ معدلة،

٣ – **يحيط علماً** بأنشطة اليونسكو الجارية والسابقة في مجال التعليم والتي تسهم في التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

٤ – **ويحث** الدول الأعضاء على استكشاف إمكانيات اتخاذ مبادرات ثنائية للتعاون بين بلدان الجنوب؛

٥ – **ويطلب من المدير العام** ما يلي:

(أ) تعزيز الطرائق القائمة في اليونسكو لدعم المبادرات التعاونية فيما بين بلدان الجنوب وتوسيع نطاقها؛

(ب) مواصلة القيام بدور الجهة التي تسهّل وتجدد وتحفز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم؛

(جـ) تشجيع الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء وتسهيلها والترويج لها وتعزيزها، في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم؛

(د) التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم لدى إعداد الوثيقة ٣٣م/٥ ولدى تنفيذها؛

(هـ) توسيع نطاق التعاون وتوثيقه مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لجعل التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتجاوز التحالفات التقليدية بين الحكومات.

الملحق ١

طرائق تطبيق التعاون والتضامن
فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم

هدف الدراسة

١ – طُلب من المدير العام، بموجب قرار المجلس التنفيذي (١٦٧م ت/٣,٣,٢)، أن يقوم بإجراء دراسة لطرائق تطبيق التعاون والتضامن فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم، وأن يقدم نتائجها إلى المجلس التنفيذي في دورته السبعين بعد المائة.

٢ – وكان الهدف من هذه الدراسة هو استعراض طرائق تطبيق التعاون والتضامن فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم. وقد اضطلع بها خبير استشاري عيّنه قطاع التربية لهذا الغرض. ويمكن الاطلاع على التقرير الكامل الخاص بهذه الدراسة على موقع التعليم للجميع EFA على شبكة الويب (http://www.unesco.org/education/efa/index.shtml).

الخلفية

٣ – إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عبارة عن عملية يسعى فيها بلدان أو أكثر من البلدان النامية إلى تحقيق التنمية على مستوى فردي أو جماعي من خلال تبادل المعارف والمهارات والموارد والدراية التقنية على أساس تعاوني. وإذ توجد عوامل اجتماعية اقتصادية وسياسية مشتركة بين بلدان الجنوب، فإن لهذه البلدان دروس هامة يمكن أن تتشاطرها. ويقوم هذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مبادئ التآخي والمساواة والتضامن. وتتسم هذه العملية بأبعاد متعددة، فيمكن أن تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، وذات نطاق دون إقليمي أو إقليمي أو أقاليمي.

٤ – ويشار أحياناً إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب بعبارة "التعاون التقني فيما بين البلدان النامية" أو "التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية". ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يشتمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب على ثلاثة أبعاد للتعاون فيما بين البلدان النامية وهي: البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد التقني. كما يمثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصراً مكملاً هاماً للتعاون التقليدي القائم بين بلدان الشمال والجنوب في مجال التنمية. وهو يشكل آلية للتضامن فيما بين البلدان النامية في سبيل تحقيق أهداف مشتركة.

٥ – وللتعاون فيما بين بلدان الجنوب جذوره في حركات التحرير والحركات المناهضة للاستعمار، التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تطور هذا التعاون مع الزمن من خلال التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والسياسية المعاصرة. وفي المرحلة الراهنة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يتم التركيز على تمكين البلدان النامية، من أن تتحول إلى جهات شريكة فعالة تعمل جنباً إلى جنب مع جميع الأطراف الفاعلة الأخرى من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً مثل الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف التي حددتها خطة عمل هافانا لمجموعة الـ ٧٧.

٦ – وتشدد معظم الدراسات التي أجريت عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب على وجود حاجة ملحة لقيام بلدان الجنوب باستخلاص الدروس ليستفيد كل بلد من تجارب الآخرين، وبتنمية قدراتها بحيث يتسنى تلبية احتياجاتها الأساسية. ويشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب بعداً هاماً من أبعاد التعاون الدولي من أجل التنمية. فعلى سبيل المثال، استهلت الرابطة المعنية بتطوير التعليم في افريقيا عملية لحمل وزراء التربية عبر افريقيا على استخلاص الدروس من المشكلات التي واجهوها وأوجه الفشل والنجاح التي اختبروها والتجارب التي مروا بها منذ عام ١٩٩٨، من أجل تقييم وتحليل الأنشطة التي يمكن أن تنجح في بلدانهم. وإلى جانب ذلك، يؤدي التعاون فيما بين بلدان الجنوب دوراً في أنشطة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (UNAIDS) وتشكل "الشراكة الدولية لمكافحة الأيدز/السيدا في افريقيا" أكبر شبكة في العالم مشتركة بين بلدان الجنوب، تركّز على قضية واحدة دون غيرها.

٧ – وفي المؤتمرات المتتالية التي عنيت بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية تم حث الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور استباقي يمهد السبيل لتعزيز التعاون فيما بين هذه البلدان. وفي عام ١٩٩٢ دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التابع للأمم المتحدة، جميع الأطراف في منظومة الأمم المتحدة و "كافة الأطراف المشاركة في جهود التنمية" إلى إيلاء "الاعتبار الأول" للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ولمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولية خاصة في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وكذلك التعاون الاقتصادي فيما بينها.

٨ – ويسود الشعور على نطاق واسع بأن الافتقار إلى الموارد المرجعية والمعلومات بشأن البلدان النامية يشكلان عائقاً أمام التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولم ينشأ حتى الآن قدر كاف من الآليات والمؤسسات الفعالة لتنسيق وإدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال المنظمات والشبكات الإقليمية/دون الإقليمية

٩ – يبيّن تاريخ التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ظهرت تدريجياً بوصفها قنوات لتنفيذ الأنشطة فيما بين بلدان الجنوب. ويبيّن استعراض أجري للبرامج التعليمية لليونسكو ولمنظمات أخرى أن علاقات التعاون في مجال التعليم فيما بين بلدان الجنوب قد أقيمت بالفعل، وإن لم يُذكر تحديداً أنها أقيمت على أساس مبادرة فيما بين بلدان الجنوب (الجدولان ١ و ٢ من الملحق ١).

١٠– **مبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان:** على أثر انعقاد المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، (جومتيين، تايلاند، ١٩٩٠)، تم الاعتراف بالاحتياجات التعليمية الخاصة لمجموعة من البلدان ذات الأعداد الضخمة من السكان. وقد استهلت مبادرة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (بنغلاديش والبرازيل والصين ومصر والهند واندونيسيا والمكسيك ونيجيريا وباكستان) في نيودلهي، بالهند، في ١٩٩٣، أثناء مؤتمر القمة للبلدان التسعة المذكورة بشأن التعليم للجميع، بهدف توفير التعليم الأساسي لسكان هذه البلدان باعتباره حقاً من حقوق الإنسان الأساسية وباعتباره وسيلة للحد من الانفجار السكاني. وفي الاجتماعين الاستعراضيين لوزراء البلدان التسعة، اللذين عُقدا في بكين في أغسطس/آب ٢٠٠١ وفي القاهرة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، أشار المدير العام لليونسكو إلى أن مبادرة البلدان التسعة

هذه توفر فرصة لإقامة علاقات تعاون حقيقي فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي لليونسكو أن توفر إطاراً يمكن في ظله أن يزداد التعاون فيما بين البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان. ويمكن أن تؤدي هذه المبادرة إلى إقامة الشراكات على المستوى الوطني وعبر الحدود وإلى تعبئة الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي. وتمثل مبادرة التعليم عن بُعد للبلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان إطاراً للعمل التعاوني جاء من ضمن نتائج مؤتمر القمة للبلدان التسعة بشأن التعليم للجميع في عام ١٩٩٣. وتركّز هذه المبادرة المشتركة بوجه خاص على الحاجة إلى تعزيز تدريب المعلمين وغيرهم من العاملين، والوصول إلى الأشخاص الذين محيت أميتهم حديثاً والفئات المهمشة، على نحو أفضل، من خلال التعليم عن بُعد. وتعيّن تطويع هذه المبادرة للوفاء بالاحتياجات المحددة لكل بلد ولمواءمة التقاليد السائدة فيه، ولتعزيز الجهود المبذولة، ولاستغلال التكنولوجيات الجديدة.

١١- **آسيا:** تقدم اليونسكو دعمها لوضع استراتيجيات وشبكات إقليمية ودون إقليمية من أجل تحسين إعداد المعلمين في منطقة آسيا والمحيط الهادي وذلك في إطار برنامج التجديد التربوي من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادي (APEID). وتركّز المنظمة على سياسات إعداد المعلمين، وعمليات إصلاح المناهج الدراسية، وتجديد تدريب المعلمين باستمرار، وإنشاء الكراسي الجامعية لليونسكو في مجال إعداد المعلمين. وأسفر الاجتماع التحضيري الأول بشأن "التدريب على تخطيط وإدارة التربية وتطوير المناهج الدراسية" (الذي نظمته اليونسكو في بانكوك في يناير/كانون الثاني ٢٠٠١) عن إعداد دورتين تدريبيتين على المستوى دون الإقليمي بشأن تخطيط التربية وتطوير المناهج الدراسية، بهدف تعزيز القدرات في مجال التخطيط والتنفيذ في كل من بنغلاديش والهند والمليديف ونيبال وباكستان وسري لانكا.

١٢- **أمريكا اللاتينية والكاريبي:** استهل البرنامج البرازيلي لمحو الأمية بعنوان " Alfabetizacao Solidaria" بمبادرة من الحكومة، وقد أسفر عن إقامة شراكات مع الجامعات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وقد تبنت بلدان أخرى، من بينها تيمور – ليشتي وموزمبيق وساوتومي وبرنسيبي، هذا البرنامج بعد تطويعه لاحتياجاتها. وثمة مثال آخر، وهو "المنتدى الدائم للتعليم الثانوي في أمريكا اللاتينية والكاريبي" الذي أنشئ في عام ٢٠٠١ من أجل التوصل إلى فهم أفضل للمعلومات المستمدة من مختلف البلدان في هذه المنطقة وتحسين عملية تحليلها. وتعمل اليونسكو من خلال هذا المنتدى على تيسير الحوار السياسي بين أصحاب القرار والخبراء بهدف المساعدة على صنع القرارات فيما يتعلق بالتعليم الثانوي على المستوى الوطني.

١٣- **الدول العربية:** أسفرت ندوة شارك فيها ١٦ بلداً عربياً عن إعداد دليل لإصلاح وتطوير المناهج الدراسية. وحضر مديرو الإدارات المعنية بالمناهج الدراسية والتابعة لوزارات التربية هذه الندوة التي نظمتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو). كما تتعاون المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) على نحو وثيق مع اليونسكو في مجال التدريب على استخدام البرامجيات المتكاملة لتحليل وإدارة البيانات (IDAMS) وتوزيعها وترجمتها لفائدة المنطقة العربية.

١٤- **افريقيا:** استهل مكتب اليونسكو في ياوندي "المشروع الخاص بالتعلّم مدى الحياة للمعلمين في مجال العلوم، وبتعزيز قدرات مركز الامتياز للعلوم الدقيقة في الكامرون". وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه المبادرة في إدخال وتعميم أسلوب التجريب في مختلف الفروع العلمية من خلال تدريب المعلمين؛ وتحسين نوعية

تعليم العلوم من خلال استخدام مجموعات مواد اختبارية؛ وإحداث وعي بالمهن ذات الصلة بمجالات العلوم؛ وتشجيع الطلبة على التسجيل في دورات تدريبية في مجال العلوم. ويتشاطر مركز الامتياز في ياوندي خبرته مع كل من بوروندي والكونغو وافريقيا الوسطى.

١٥- **المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص:** كان للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص دور هام في التعاون مع الأمم المتحدة والوكالات المانحة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وما فتئ المجتمع المدني يضطلع بدور فعال في العمل مع الحكومات وشركاء آخرين من أجل تحقيق التعليم للجميع وذلك منذ انعقاد المنتدى العالمي للتربية في داكار (أبريل/نيسان ٢٠٠٠). ويمثل برنامج توأمة الجامعات والكراسي الجامعية لليونسكو الذي شُرع في تنفيذه في ١٩٩٢، نشاطاً مشتركاً بين القطاعات وآلية لتقاسم المعارف وبناء القدرات بروح من التضامن وذلك مع البلدان النامية من جهة وفيما بينها من جهة أخرى. والمشاركون الرئيسيون في هذا البرنامج هم جامعيون ومنظمات غير حكومية ومؤسسات وشركات عاملة في ميدان التعليم العالي.

١٦- إن **المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع** عبارة عن آلية للتشارك في المناقشات الموضوعية أنشئت في قطاع التربية، من أجل تيسير التأمل والحوار المتواصل والعمل المشترك بين المنظمات غير الحكومية التي لا تستهدف الربح واليونسكو في مجال التعليم للجميع. وهذه الآلية موصولة بزهاء ٦٠٠ منظمة غير حكومية في جميع أرجاء العالم — ٣٥٠ منظمة من الجنوب و ٢٥٠ منظمة دولية — من خلال قائمة اتصال لتشاطر المعلومات. وتجمع الشبكة زهاء ١٢٠ منظمة غير حكومية كل عام في اجتماعها السنوي الذي يُعقد بالتناوب بين المناطق. وفي المتوسط، تبلغ نسبة المشاركين في هذا الاجتماع من بلدان الجنوب (المنظمات والشبكات الوطنية والإقليمية) نحو ٧٠٪، بينما تبلغ نسبة المشاركين من المنظمات الدولية ٣٠٪.

الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٧- دعت معظم الاجتماعات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة. وتشمل الأنشطة المشتركة تبادل الخبرات وتعزيز الشبكات وتنمية الشراكات وبناء القدرات.

١٨- **تبادل الخبرات:** قامت اليونسكو، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس/مرض الأيدز (السيدا) بتصميم مشروع لإعداد استراتيجيات جديدة للتربية الوقائية من فيروس/مرض الأيدز (السيدا) تلائم الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة ولمعالجة القضايا المتعلقة بمعاناة المصابين النفسية والاجتماعية. ويقوم المبدأ الأساسي للمشروع على تبادل الخبرات بين آسيا وافريقيا. وقامت اليونسكو في عام ٢٠٠٣ بتنظيم حلقتي عمل دون إقليميتين واحدة في باماكو (مالي) للبلدان الافريقية والأخرى في شيانغ ماي (تايلاند) للبلدان الآسيوية تم على أثرهما تعزيز الشراكات بين البلدان المشاركة. كما صدرت توصية بتعزيز بناء الشبكات بين البلدان المشاركة بشأن موضوعات حددها المشاركون تتعلق بأطفال الشوارع وفيروس/مرض الأيدز (السيدا).

١٩- **تعزيز الشبكات:** في عام ١٩٩٥، قامت الشبكة الآسيوية لمؤسسات التدريب والبحوث في مجال تخطيط التربية (ANTRIEP) بإنشاء شبكة تضم ١٣ مؤسسة بمساعدة معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (مدخط). وقد ارتفع هذا العدد اليوم إلى ١٨ مؤسسة من ١٠ بلدان نامية هي إندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وجمهورية كوريا وسري لانكا والصين والفلبين وماليزيا ونيبال والهند، منها خمسة من البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان. وتتمثل القيمة المضافة لهذه الشبكة في ثلاثة أمور هي: (١) تناولت المؤسسات المشاركة لبلدان الجنوب قضايا تتعلق بتخطيط وإدارة التعليم في البلدان الآسيوية؛ (٢) البدء بعلاقات تعاون ثنائي؛ (٣) أعدت الشبكة بصورة مشتركة اقتراحاً بشأن أنشطة البحوث على مدى أربع سنوات، كما أعدت مواد تدريبية ونظمت برامج تدريبية لمدراء المدارس في مجال الإدارة المدرسية. ويقوم مدخط بالانسحاب تدريجياً من الشبكة التي باتت تعتمد على نفسها بوتيرة متصاعدة.

٢٠- **بناء القدرات:** في عام ١٩٩٤، استهل وزراء التربية الأفارقة "برنامج التوجيه والإرشاد والتنمية الخاص بالشباب". ويستهدف البرنامج الآن ٢٨ بلداً في افريقيا جنوب الصحراء ويتعاون كذلك مع البلدان الآسيوية. واشتمل البرنامج، الذي أعد في الأساس للدول الافريقية جنوب الصحراء، على صيغ للتعاون بين القارتين الافريقية والآسيوية في إطار التعاون ما بين بلدان الجنوب.

٢١- **تنمية الشراكات:** يمثل التعليم التقني والمهني عنصراً هاماً من عناصر التعليم للجميع. وقد انتهزت وزارة التربية في بوتسوانا فرصة انعقاد حلقة العمل المعنونة "التعلّم مدى الحياة، العمل والمستقبل: تحفيز الإصلاح في افريقيا الجنوبية من خلال التعاون دون الإقليمي" (غابورون، بوتسوانا، ٢٠٠٠) لتستهل مع المركز الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (مركز اليونسكو – يونيفوك الدولي) مشروعاً مشتركاً في بون. وقد تناول سبعون مشاركاً من ١٢ بلداً افريقياً التحديات المشتركة التي تواجهها هذه البلدان واقترحوا مشروعات نوقشت فيما بعد مع ممثلي الوكالات والبلدان المانحة.

التوصيات والخلاصات

٢٢- إن الأساس الذي يقوم عليه التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتمثل في تمكين البلدان النامية من الانتفاع من إمكانيات الدول النامية الأخرى الأكثر تقدماً في مجال التعليم. وقد وجد أن أفضل طريقة لتحقيق هذا الأمر تمر من خلال تنمية القدرات التي يمكن أن تشمل تبادلاً منتظماً للمدرسين والإداريين في مجال التعليم. وتجري في الوقت الراهن مناقشة وإدارة عملية تبادل الخبراء في مجال التعليم بين بلدان الجنوب في إطار العلاقات الثنائية. وينبغي لليونسكو مواصلة الدعوة لمثل هذا النوع من التعاون والتبادل بين بلدان الجنوب.

٢٣- **إرساء مبادئ توجيهية على الصعيد المؤسسي:** ينبغي لليونسكو مواصلة تيسير جهود البلدان والمناطق في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم والترويج لهذه الجهود وتعزيزها. كما أن وضع مبادئ توجيهية مفصلة للمقر والمكاتب الميدانية سيكون مفيداً في توجيه الأنشطة. وعلى الرغم من أن جزءاً كبيراً من أنشطة اليونسكو يتعلق بشكل واسع بالتعاون ما بين بلدان الجنوب وبتعزيز هذا التعاون، إلا أن بعض الأنشطة كانت ذات طبيعة آنيّة محددة، مما يجعل من الصعب تقييم العمل على نحو شامل وكلي. وفي هذا السياق يصبح من المفيد جداً إرساء قواعد مؤسسية لهذه القضية في إطار قطاع التربية. كما أنه من الضروري تعزيز كفاءات وقدرات اليونسكو في فهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب واستخلاص

الدروس منه. واليونسكو تمثل بالفعل مظلة يمكن أن يزدهر تحتها تعاون أفضل بين البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان في إطار التعاون ما بين بلدان الجنوب. وينبغي أن تجد البلدان الأخرى لنفسها كذلك موقعاً تحت هذه المظلة.

٢٤- **وضع المعايير في النظم التعليمية:** في عالم العولمة، يتطلب الدفع والضغط الطوعي في اتجاه التعاون والتجارة وحراك العمالة على الصعيد الإقليمي، أن تقوم الدول بمواءمة معاييرها ونظمها في مجال منح الشهادات. ويشكل التعاون ما بين بلدان الجنوب أداة هامة لتيسير هذه العملية. ويمكن لليونسكو مساعدة الهيئات الإقليمية المعنية بتبادل الخبرات بين بلدان الجنوب في مجال إعداد المناهج الدراسية ونشر وتوزيع الكتب المدرسية، ونظم الامتحانات المشتركة.

٢٥- **العمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني:** ينبغي إيلاء هذه الصلات المزيد من البحث والعمل على تعزيزها من أجل النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ليصل إلى مدى يتجاوز إطار التحالفات بين حكومة وأخرى. كما ستتمكن اليونسكو في إطار شراكات أوسع من التركيز على القضايا ذات الأولوية التي تتطلب اتفاقات مشتركة وتؤثر على عدد كبير من الدول النامية.

٢٦- **دور اليونسكو كعامل ميسّر ومجدد وحفّاز:** ينبغي لليونسكو مواصلة دورها كعامل ميسّر ومجدد وحفّاز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم. ويمكن تعزيز المواقع الشبكية التعليمية لليونسكو لتقوم بدور مراكز لتبادل المعلومات فيما يتعلق بعرض وطلب الخدمات التعليمية ولتسهيل عملية توثيق أفضل الممارسات في مجال التعاون بين بلدان الجنوب.

٢٧- وقد اعتمدت الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (NEPAD) بالفعل عمليات الاستعراض بين البلدان على أيدي النظراء، بوصفها أداة للحوار والتعلّم في مجال السياسات العامة. ويعتمد هذا النوع من الاستعراض اعتماداً كبيراً على الثقة المتبادلة بين الدول المعنية وعلى نظام المساءلة المتبادلة بين الدول النامية المشتركة في عملية استعراض محددة يجريها النظراء. وينبغي أن تخضع احتياجاتها المحتملة لمزيد من الدراسة.

٢٨- وتؤكد الدلائل التي انطوت عليها هذه الدراسة الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه إضافة تكميلية مهمة للتعاون التقليدي بين الشمال والجنوب. ويعكف بحماس العديد من المنظمات والوكالات المانحة على تعزيز هذا الاتجاه من جوانب متنوعة.

٢٩- وهناك العديد من المبادرات التي شُرع في تنفيذها. كما أن نسبة كبيرة من أنشطة اليونسكو تهدف إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتوصي هذه الدراسة بعدد من المجالات التي تتيح لليونسكو إمكانية تعزيز اختصاصها ودورها. فتعزيز الشبكات الحالية وتوسيع نطاق المشروعات وأنشطتها هو أجدى وأنفع من البدء بمشروعات رائدة.

٣٠- وعلى ضوء النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة يصبح من الصعب التفكير بإنشاء صندوق جديد لبرنامج تضامني فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم أو البدء بمشروعات رائدة. وسيكون من المحبذ جداً تعزيز وتوسيع المؤسسات والبنى الحالية الخاصة بمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع مراعاة ميزات اليونسكو النسبية.

الجدول ١

المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم

اسم المنظمة	سنة الإنشاء	الأهداف
منظمة وزراء التربية بجنوب شرقي آسيا (SEAMEO)	١٩٦٥	تعزيز التعاون ووحدة الهدف على الصعيد الإقليمي بين البلدان الأعضاء، وتحسين نوعية المعيشة. وترد مسألتا الجودة والإنصاف في مجال التعليم ضمن المجالات السبعة ذات الأولوية لهذه المنطقة.
المنتدى دون الإقليمي للتعليم للجميع لبلدان جنوب آسيا	٢٠٠١	يشدّد هذا المنتدى، في سبيل بلوغ أهداف داكار، على أن تحسين نوعية التعليم والمساواة بين الجنسين وتعبئة الموارد هي أهم التحديات أمام تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥.
مؤتمر وزراء التربية في الدول الأعضاء الافريقية (MINEDAF)	١٩٦٠	إقامة التعاون فيما بين البلدان الافريقية في مجال التربية، عن طريق الاتفاقيات الإقليمية ودون الإقليمية، بدعم من اليونسكو.
الرابطة المعنية بتطوير التعليم في افريقيا (ADEA)	١٩٨٨	النهوض بسياسات تعليمية فعالة مبنية على أساس من القيادة والملكية الافريقية، وتركز على تطوير الشراكات بين وزراء التربية ووكالات التمويل.
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO)	١٩٧٠	تنسيق المبادرات العربية في مجالات التربية والثقافة والعلوم.
المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ISESCO)	١٩٨٢	تعزيز وتشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال.
اللجنة الدولية الحكومية للمشروع الرئيسي في مجال التربية (PROMEDLAC)/المشروع الإقليمي في مجال التربية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (PRELAC)	١٩٨١ و ٢٠٠٠ على التوالي	تعزيز الالتحاق بالمدارس لمدة ٨ — ١٠ سنوات لجميع الأطفال، ومحو أمية الكبار، وتحسين نوعية التعليم.

الجدول ٢

مبادرات اليونسكو للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

عنوان المبادرة	المضمون
توأمة الجامعات (UNITWIN)	استهلت اليونسكو في ١٩٩١ برنامج توأمة الجامعات/الكراسي الجامعية لليونسكو كخطة عمل دولية للتضامن الأكاديمي، بغية توثيق التعاون بين الجامعات مع التركيز بوجه خاص على دعم التعليم العالي في البلدان النامية. ويعمل البرنامج على إقامة وتعزيز صلات متينة ودائمة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات العلمية في العالم أجمع، وعلى تسهيل نقل المعارف مع مكافحة هجرة العقول.
المنتدى الدائم بشأن التعليم الثانوي في أمريكا اللاتينية والكاريبي	أنشئ هذا المنتدى عام ٢٠٠١. وأقيم في إطاره، في فبراير/شباط ٢٠٠٤ مرصد لإصلاح التعليم الثانوي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، يتيح الفهم والتحليل على نحو أفضل للمعلومات الواردة من مختلف بلدان المنطقة فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها نظمها التعليمية على مستوى التعليم الثانوي. وتعمل اليونسكو على تسهيل الحوار السياسي بين أصحاب القرار والخبراء عن مسألة إصلاح وتوسيع نطاق التعليم الثانوي، الأمر الذي يساعد على اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني.
كسر دائرة فقر النساء: تمكين الفتيات ليصبحن عناصر فاعلة في التحوّل الاجتماعي في جنوب آسيا	هذا مشروع مستعرض في جنوب آسيا يركّز على وضع إطار متعدد التخصصات ومبني على الحقوق لتمكين الفتيات المهمشات في جنوب آسيا، من خلال مشروعات رائدة في كل من بنغلاديش والهند ونيبال وباكستان. ويُشكل "التعليم والتدريب" أحد عناصر هذا الإطار.
التربية من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية في برزخ أمريكا الوسطى	هذا مشروع إقليمي يخص كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس. وهو يرمي إلى دمج وتقوية التربية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في برامج التعليم النظامي وغير النظامي، من خلال تدريب المربين وغيرهم من العاملين الأساسيين، وإعداد المواد التعليمية عن حقوق الإنسان والديمقراطية، وتطوير منهجيات تجديدية ومتنوعة للتعلّم، وإقامة الشبكات دون الإقليمية.
مركز اليونسكو الدولي للبحوث والتدريب من أجل التعليم في المناطق الريفية، باودينغ، الصين	يسعى هذا المركز (في باودينغ بالصين) إلى تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية في المناطق الريفية، عن طريق إحداث تغيّرات إيجابية في تفكير وسلوك سكان الأرياف، وتحقيق أهداف "التعليم للجميع". وهو يقدم المنح لبرامج بحوث مشتركة، ومنحاً سنوية لحلقات تدريبية متقدمة عن التعليم في المناطق الريفية لصالح مربين أفارقة، ومختلف حلقات التدريب الأخرى ذات الصلة بالتعليم في الأرياف وبالتنمية الريفية.

عنوان المبادرة	المضمون
برنامج التجديد التربوي من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادي (APEID)، مكتب اليونسكو في بانكوك	تدعم اليونسكو، في إطار هذا البرنامج، تطوير استراتيجيات وشبكات إقليمية ودون إقليمية لتحسين إعداد المعلمين في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وركّزت على سياسة إعداد المعلمين، وإصلاح المناهج، وتدريب المعلمين على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والتجديد المستمر لتدريب المعلمين، واستحداث كراسي جامعية جديدة لإعداد المعلمين في ٤ مناطق دون إقليمية لتشكيل شبكة إقليمية من مراكز الامتياز للنهوض بنوعية التعليم بكل مستوياته.
مشروع من أجل التعلّم مدى الحياة للمعلمين في مجال العلوم، ومن أجل تعزيز قدرات مركز الامتياز للعلوم الدقيقة في ياوندي، الكامرون	استهل هذا المشروع في عام ٢٠٠٤ من قبل مكتب اليونسكو في ياوندي. وتتمثل أهدافه الرئيسية في إدخال وتعميم التجربة في التيارات العلمية عن طريق تدريب المعلمين؛ وتحسين نوعية تعليم العلوم باستخدام مجموعات خاصة بالتجربة العلمية؛ إحداث الوعي إزاء المهن المتصلة بالعلم لحفز الطلاب على اتباع التدريب العلمي. ويتشاطر مركز الامتياز في ياوندي خبرته مع بوروندي والكونغو وجمهورية افريقيا الوسطى.

الملحق ٢

دراسة جدوى بشأن إنشاء صندوق لبرنامج تضامن في مجال التعليم فيما بين بلدان الجنوب

المقدمة

١ – يعرض هذا الملحق ملاحظات المدير العام بشأن الفقرة الفرعية ٣ (ب) من القرار ١٦٧م ت/٣,٣,٢، فيما يتعلق بطلب المجلس التنفيذي إجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء صندوق لبرنامج تضامن في مجال التعليم فيما بين بلدان الجنوب. وقد أجرى هذه الدراسة فريق عمل في قطاع التربية بالتشاور مع المرافق المركزية المعنية في المقر والمكاتب الإقليمية التي لها صفة تمثيلية. وترد أدناه نتائد الدراسة.

المسوغات

٢ – تم التأكيد من جديد في إعلان مراكش بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي صدر في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ذو أهمية لا يمكن إنكارها باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية. ولم يشر إلى هذا التعاون بوصفه خياراً وإنما بوصفه "أمراً لا بد منه لتحقيق اكتمال التعاون بين الشمال والجنوب من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها على الصعيد الدولي، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وسيلة للتعبير عن القوة الهائلة التي تكمن في التضامن والتي يمكن تسخيرها للتغلب حتى على أكبر التحديات. وبينما نواصل، من جهة، الإقرار بأن التعاون بين الشمال والجنوب أمر أساسي لتحقيق أهدافنا الإنمائية، ونتوقع التضامن والتفهم والتعاون والشراكة الحقيقية من جانب بلدان الشمال، فإننا نعرب من جهة أخرى عن اقتناعنا بأن المسؤولية عن تحقيق التنمية إنما تقع على عاتقنا في المقام الأول". وهذا هو أيضاً النهج الذي تود اليونسكو التشجيع على اتباعه من خلال الأنشطة التي تضطلع بها فيما يتعلق بالتعليم للجميع.

٣ – وإذا أريد إنشاء صندوق جديد في اليونسكو للتضامن في مجال التعليم فيما بين بلدان الجنوب، فسوف يتمثل غرضه الأساسي في تشجيع البلدان النامية على انتهاج سياسة تضامن تتيح للبلدان الأشد احتياجاً، والتي تفتقر إلى هيئات التدريس والمعدات التعليمية، أن تستفيد من الإمكانيات المتاحة في هذا المجال لدى البلدان النامية الأكثر تقدماً، وأن تنشئ شبكة لتشاطر المعارف وأفضل الممارسات المتبعة للتصدي لتحديات مماثلة، وذلك من أجل تحقيق تقدم في بلوغ أهداف داكار الستة. ومن شأن هذا الصندوق أن يدعم ويشجع التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وأن يعزز القدرات من خلال التشجيع على استخدام الخبراء والأخصائيين التربويين والمعلمين والمدربين المحليين أو الإقليميين.

ويمكن أن تتمثل الأهداف الرئيسية لبرنامج التضامن فيما بين بلدان الجنوب في الآتي:

- إتاحة الفرص للبلدان النامية للاستفادة من الإمكانيات التي تتمتع بها البلدان النامية الأكثر تقدماً في مجال التعليم؛

- نقل الإمكانات من المناطق التي لديها فائض من الخبراء الاستشاريين/المعلمين إلى المناطق التي تفتقر إليهم، والإسهام بذلك في زيادة فرص الانتفاع بالتعليم للجميع؛
- الإسهام في تحقيق أهداف داكار الستة من خلال تعزيز تشاطر المعارف وأفضل الممارسات فيما بين بلدان الجنوب.

وهذه الأهداف تندرج بالفعل في الميثاق التأسيسي لليونسكو، وفي الإعلان العالمي حول التربية للجميع، وإطار عمل داكار – التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية.

الوضع الراهن وجدوى إنشاء الصندوق

٤ – يتضح من دراسة طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي عُرضت في الملحق ١، مدى تنوع الممارسات المتبعة حالياً في اليونسكو من أجل تشجيع وتطبيق التعاون في مجال التعليم فيما بين بلدان الجنوب. ولبيان جانب قابل للقياس لهذه الممارسات، لأغراض دراسة الجدوى هذه، طُلب من مختلف المكاتب الإقليمية أن تقدم معلومات عن المبالغ التي تخصصها من الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية لاستخدام خبراء من المنطقة التي توجد فيها، أي من بلدان الجنوب، وذلك كنسبة مئوية من إجمالي المبالغ التي أنفقتها على الخبراء الاستشاريين خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣. ويتجلى بوضوح من المعلومات التي وردت أن اليونسكو تساهم بالفعل بصورة نشيطة في توثيق علاقات التعاون القائمة فيما بين بلدان الجنوب وذلك من خلال تقديمها المساعدة التقنية على المستوى القطري، حيث يجري حشد نسبة كبيرة من الخبراء من بلدان الجنوب.

- ففي أمريكا اللاتينية استخدم مكتب اليونسكو في سانتياغو زهاء ٧٥٪ من الخبراء الاستشاريين من بلدان الجنوب، خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.
- وفي الدول العربية، بلغ مكتب اليونسكو في بيروت بأن ٦٧٪ من خبرائه الاستشاريين ينتمون إلى بلدان الجنوب.
- وفي افريقيا أفاد مكتب اليونسكو في داكار بأن أكثر من ٩٠٪ من العقود التي أبرمها كانت مع خبراء استشاريين من بلدان الجنوب.
- وعلى غرار ذلك، بلغ مكتب اليونسكو في بانكوك بأن ٩٧٪ تقريباً من الأشخاص الذين تعاقد معهم ينتمون إلى بلدان الجنوب.

وعليه، فمن الواضح أن اليونسكو تشجع استخدام الخبراء من بلدان الجنوب، إذ تمثل حصتهم أكثر من ٨٠٪ من العقود التي أُبرمت.

٥ – وتنظم اليونسكو عدة حلقات عمل وحلقات تدارس للمشروعات الإقليمية كجزء من برامجها الرامية إلى بناء القدرات. وتفتح هذه البرامج والمشروعات مجالاً يتيح تبادلاً واسع النطاق للخبرات المستمدة من بلدان الجنوب من نفس المنطقة الفرعية. وقد اتُبع هذا النهج على نطاق واسع لبناء القدرات فيما يتعلق

بالتخطيط والحوار السياسي في مجال التعليم للجميع، وتجسد هذه التجربة مثالاً ملموساً آخر على الطريقة التي تشجع بها اليونسكو التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦ – وينبغي، لدى النظر في إنشاء صندوق، دراسة مدى احتمال إسهام الجهات المانحة في صندوق عام لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد أصبحت بعض الصناديق المماثلة في منظومة الأمم المتحدة، والمخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تتلقى قدراً أقل من الأموال عما كان عليه الأمر في الماضي. فيلاحظ أن "صندوق التبرعات الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب"، الذي أنشئ في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٩٩٦، لم يتلق سوى ٠٠٠ ٧٥٠ دولار خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وهذا فرق هائل عندما يقارن هذا المبلغ بالمبالغ التي تلقاها الصندوق في السنوات الأولى من إنشائه، عندما أسهمت اليابان بمبلغ مليوني دولار في ١٩٩٧ ثم بمبلغ ٤ ملايين دولار في عام ١٩٩٨. وأخيراً، فإن إمكانيات تعبئة الأموال الكافية من نفس الجهات المانحة من أجل صندوق عام في اليونسكو للتعاون في مجال التعليم فيما بين بلدان الجنوب لا تبدو واعدة.

الإجراءات والطرائق التنفيذية الخاصة بإنشاء الصندوق

٧ – يجوز لليونسكو أن تتلقى المساهمات الطوعية بموجب ثلاث طرائق رئيسية هي: "الاعتمادات المالية في إطار الميزانية العادية" التي تهدف إلى تعزيز بند قائم في الميزانية العادية. و "الاتفاقات الخاصة بأموال الودائع" التي توجه نحو مشروع أو برنامج معيّن يحدده مصدر التمويل بالتعاون مع اليونسكو. وأخيراً، "الحساب الخاص للمساهمات الطوعية" الذي يستخدم لتلقي المساهمات الطوعية التي تقدمها المصادر العامة أو الخاصة، وتحدد الجهة المانحة الغرض العام للمساهمة بدون الإشارة إلى نشاط محدد. ونظراً لوجود حساب خاص بالفعل في اليونسكو للتعليم للجميع، يركّز بوجه خاص على بناء القدرات في بلدان الجنوب، بما في ذلك تشاطر المعارف فيما بين هذه البلدان، فإن تعدد آليات التمويل المختلفة قد يؤدي إلى لبس بين الجهات المانحة وإلى تشتت تأثير هذه الموارد. ومنذ عام ٢٠٠٢، شجع قطاع الثقافة بصورة نشيطة على تبني نهج يقوم على إدارة الموارد الخارجة عن الميزانية مع تخصيصها لبرنامج معين، لكي تنسجم المشروعات الخارجة عن الميزانية مع أنشطة البرنامج العادي لتشكل أداة استراتيجية متسقة واحدة لتمويل التعليم للجميع. ولكي يتسنى مواصلة وتعزيز هذا النهج الذي يحظى بتقدير كبير لدى البلدان المانحة التي تشجع على اتباعه، فقد يبدو من الأرشد توجيه موارد جديدة للتعاون في مجال التعليم فيما بين بلدان الجنوب إلى آليات التمويل القائمة، أي إما إلى الحساب الخاص لبناء القدرات في مجال التعليم للجميع أو إلى مشروعات أموال الودائع التقليدية، بدلا من إنشاء آليات تمويل جديدة في هذه المرحلة والتماس الأموال لها، وذلك من نفس الجهات المانحة، كما هو الأمر في كثير من الأحيان. وينبغي للأنشطة التي تُختار من أجل تمويلها في إطار البرنامج المذكور والرامي إلى بناء القدرات في مجال التعليم للجميع أن تعمل على مواصلة تعزيز وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بل وقد يصبح هذا الأمر معياراً هاماً لاختيار المشروعات/البرامج من أجل تمويلها.

استنتاجات دراسة الجدوى بشأن إنشاء الصندوق

٨ – على ضوء معالم الوضع الراهن وأهداف هذه الدراسة كما هي مبينة أعلاه، فقد شاركت اليونسكو على نحو نشط في الجهود الرامية إلى تشجيع التضامن فيما بين بلدان الجنوب في جميع أنشطتها في مجال

التربية، وذلك باستخدام خبراء استشاريين من بلدان الجنوب كلما أمكن ذلك، بحيث بلغت نسبتهم أكثر من ٨٠٪ من مجموع الخبراء الاستشاريين الذين استخدمتهم. ومما نوصي به بشدة هو أن يتم التشجيع على اختيار الخبراء الاستشاريين والمدربين والمعلمين والمتعاقدين من بلدان الجنوب لدى إنشاء برامج في الدول الأعضاء، وأن تنص الاقتراحات المقدمة لتمويل المشروعات الخارجة عن الميزانية على استخدام الخبراء الاستشاريين من بلدان الجنوب على سبيل الأولوية.

٩ – ونظراً لأن اليونسكو تشارك بالفعل في ضمان التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما يتضح ذلك من ارتفاع نسبة الخبراء الاستشاريين الذين تستخدمهم على الصعيد المحلي، ومن استغلالها على نطاق واسع لعلاقات التعاون القائمة فيما بين بلدان الجنوب كجزء لا يتجزأ من برنامجها الخاص ببناء القدرات، ونظراً لضعف احتمال تعبئة موارد خارجة عن الميزانية لصندوق عام، فإن إنشاء صندوق جديد لبرنامج تضامني في مجال التعليم فيما بين بلدان الجنوب لا يبدو مجدياً في الوقت الراهن، بل إن أفضل خيار لتوفير أموال إضافية من أجل ضمان التعاون فيما بين بلدان الجنوب، إنما يتمثل في استخدام قنوات التمويل الموجودة حالياً. وستسعى اليونسكو إلى تعزيز مبادرات التعاون القائمة فيما بين بلدان الجنوب كما ستستقصي سبلاً جديدة لتوجيه المزيد من الموارد لهذا الجانب الأساسي من المساعدة الإنمائية.